

#### جامــعة واســط محاــــة كلـــــة التريـــة

### التطورات الاقتصادية في العراق (١٩٥٣ - ١٩٥٥)

م. صباح حسن بديوي جامعة القادسية / كلية التربية للبنات sabah.bidiwi@qu.edu.iq

#### الملخص:

شهد العراق خلال المدة (١٩٥٣ - ١٩٥٥) حركة اقتصادية قادتها الدولة العراقية آنذاك بغية الوصول الى تقدم البلاد وازدهارها وان كانت هناك بعض الاخفاقات التي حالت دون التطبيق الكامل لبعض القوانين ، الا انه بوجه عام يمكننا القول ان العراق قد حقق حلال مدة الدراسة نقلة نوعية في الحالات الاقتصادية كافة وهناك رغبة حقيقة من جانب الدولة بإنجاز تقدم اقتصادي في البلاد على الرغم من الظروف السياسية الداخلية المتمثلة بالمعارضة السياسية والظروف الاقليمية وما يشهده الاقليم من تقلبات سياسية كان في مقدمتها احداث ايران عام ١٩٥٣.

الكلمات المفتاحية: التطورات، العراق، الاقتصاد، التجارة، الصناعة، الزراعة.

#### **Economic Developments in Iraq (1953-1955)**

### Assist. Sabah Hasan bdiwee AL- Qadisiyah university – College of Education

#### Abstract:

During the period (1953-1955). Iraq witnessed an economic movement led by the Iraqi state in order to reach the country's progress and prosperity although there were some failures that prevented the full implementation of some laws. However, in general, we can say that Iraq has achieved a qualitative leap in the duration of the study All economic conditions. There is a real desire on the part of the state to achieve economic progress in the country despite the internal political conditions represented by the political opposition and the regional conditions and the region is witnessing political fluctuations, especially the events of Iran in 1953.



# جامعة واسط العدد الرابع والأربعون الجامعة واسط العدد الرابع والأربعون الجامعة والسط الجزء الثاني / آب / ٢٠٢١

#### المقدمة:

يمثل الاقتصاد في اي دولة ركيزة أساسية وفاعلة في هذه الدولة وذلك لارتباط السياسة بشكل رئيسي بالتطورات الاقتصادية وكلما كان اقتصاد الدولة قوياً وراسخاً في جميع المجالات كلما ازدادت الثقة بقدرة هذه الدولة على الصمود بوجه التحديات الداخلية والخارجية وي العصر الحديث ازدادت هذه النظرية أكثر خاصة بعد أن أصبح لاقتصاد هو العامل الأساس في التحكم بالسياسة الدولية وان الاقتصاد اليوم هو سلاح فعلاً بيد الدول الاقتصادية الكبرى تستخدمه ضد الخارجيين عن سياستها الخارجية والتي ترفض الخضوع لسياستها وهو يضعف الدولة داخليا اكثر مما هو خارجيا والعراق خلال المدة المحددة من (١٩٥٣ – ١٩٥٥) وهو موضوع دراستنا استطاع ان يحقق نوع من التطور الاقتصادي بفعل عامل أساسي هو عامل النفط وصادراته وان عام ١٩٥٣ يشكل عام الذروة الاقتصادي بفضل زيادة عوائد النفط تنمية للاقتصاديات النفطية وكانت هذه المدة حافلة بالعديد من القوانين الاقتصادية في جميع النواحي التجارية والزراعية والصناعية وآخرها كان الخطة الخمسية لمجلس الاعمار ١٩٥٥ وقانون تشجيع المشاريع الصناعية عام ١٩٥٥.

قسم البحث الى خمسة محاور وخاتمة ومن ثم قائمة المصادر تناول المحور الاول التجارة في العراق خلال المدة (١٩٥٣ – ١٩٥٥) واهم التطورات في هذا القطاع الاقتصادي المهم من صادرات وواردات والزيادة والانخفاض فيها. أما المحور الثاني قد تطرق الة الزراعة في العراق خلال المدة والردات والزيادة والانخفاض فيها. أما المحور الثاني يعاني منها هذا القطاع الهم في العراق. أما المحور الثالث فقد سلط الضوء بشكل واسع على الصناعة في العراق خلال المدة (١٩٥٣ – ١٩٥٥) وتطوراتها وابرز المشاريع الصناعية في مجلس الاعمار العراقي ، اما المحور الرابع فقد تناول مجالس الاعمار العراقي والقانون الثاني لمجلس الاعمار رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣ واردات ومصروفات مجلس لإعمار والمشاريع التي قام بها خلال مدة الدراسة ، اما المبحث المحور فقد اختص بدراسة الدور الاقتصادي للنفط خلال المدة (١٩٥٣ – ١٩٥٤) فقد ركز على دور النفط الاقتصادي وزيادة العوائد النفطية ودورها في الموازنة العامة للدولة وايراداتها العامة ومن ثم جاءت الخاتمة وابرز النتائج التي توصلت اليها من خلال البحث.

اعتمد البحث على العديد من المصادر الاقتصادية وابرزها التطور لاقتصادي في العراق المؤلفة الدكتور مجد سلمان حسن، الاقتصاد العراق بين التبعية والاستقلال المؤلفة هوشيار معروف وكتاب (تضيع العراق) للمؤلفة كاثلين لانكلي وكتاب تجربة العراق الملكي في الحكم ١٩٥٠–١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي لمؤلفة الدكتور عبد الله شاتي مجهول، وكتاب (البترول العراق والتحرر الوطني



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

لمؤلفه ابراهيم علاوي،) اما الرسائل والاطاريح فقد اعتمدت على رسالة الماجستير المعنونة التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٥٩ للباحث امجد خضير الدوري، واطروحة الدكتوراه المعنونه (التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق لمدة ١٩٥٠ – ٢٠١٠ للباحث محجد غالي راهي الحسيني ، اما الصحف فقد اعتمدت على جريدة الوقائع العراقية للأعداد من ((١٩٥٣ – ١٩٥٥)) ارجو ان ينال هذا الجهد المتواضع رضا من يقرأه ومن الله التوفيق.

### المحور الاول - التجارة في العراق خلال المدة (١٩٥٣ - ١٩٥٤):-

أدى زيادة عوائد النفط بعد عام (١٩٥٣) الى تحقيق الضائعة المالية في العراق وزيادة العملات الاجنبية وتحريك مشاريع تطوير رأس المال وتضخم عدد متزايد من العائدات التجارية وخلق فرص جديدة، هذا الامر ادى الى تحقيق قيود لاستيراد بحيث اصبح الاصل هو اطلاق الاستيراد ولإنشاء تحديده وحتى في حالات التحديد فان التخصيصات قابلة للزيادة. (حسن، ١٩٦٥ ، ص٢٧٢)

بلغت الاستيرادات الاستهلاكية خلال هذه المدة ثلثي قيمة الاستيرادات العراقية وتمثل الاستيرادات الاستهلاكية الحاجات لنا تشبع المستهلك، وهي الغذاء والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس واللوازم البقية واستيراد هذه المواد لا يؤدي الى ارتفاع العمالة الانتاجية في البلاد، اما الاستيرادات الانتاجية من تمثل الثلث في هذه المستوردات بينما كان في عام ١٩٥٢ (٣٣٥٣٤) الف دينار.

ان قيمة الاستيرادات العراقية خلال مدة الدراسة (١٩٥٣-١٩٥٥) مقدار ارتفعت عن قيمة الصادرات، وعلى سبيل المثال لا الحصر ان استيراد العراق من مادة السكر للسنوات الثلاث (١٩٥٣-١٩٥٥) تفوق معدل الصادرات الزراعية العراقية مجتمعة لسنة كاملة ويوضح الجدول ادناه قيمة الصادرات العراقية بألاف الدنانير للمدة من ١٩٥٥-١٩٥٥.

جدول رقم(١) يوضح الصادرات العراقية (بألاف الدنانير)٥٣ ١ - ١٩٥٥ (حسن، ١٩٦٥ ، ص٢٧٢)

الحيوانات	النفط	الصوف	الجلود	الحنطة	الشعير	التمور	السنة
١٥٨٣	184	1175	٣٣٣	٣٩	٨٥٦٧	٤٣٣٧	1908
١٥٦٣	1071	9 £ 1	***	٤٥٣	ለ <b>ለ</b> ሞ £	8081	1901
٤٣١	1781	1 4 9	٣٤.	_	77	٣٩٠٠	1900



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

### جدول رقم (٢) الاستيرادات العراقية (بألاف الدنانير) ١٩٥٣ - ١٩٥٥

السمنت	الاخشا ب	المكانن الكهربا نية	المكائن	الاقمشة			السكر	الشاي	السنة	
			الادوات	الحديد	الحرير ية	الصو فية	القطنية			
701	١٣١١	٣٠٣٧	9051	۱۸۷٦	<b>٣٦٧٣</b>	٣٨.	٤٠٩٨	٥١٣٨	٤٨٠١	1904
١٦	١٤٨٦	٣٠٧٩	9747	٤٧٨١	١١٠٨	۳۷۳۱	۸۱۹۳	0850	٦٣٨١	1905
101	٣٤٠٨	٤٠٧١	١٣٤٨٤	180	0540	١٣١٦	7715	٥٣٧٠	۸۱۰۲	1900

جدول رقم (۳) بين الصادرات العراقية حسب مجاميع السلع (بملاين الدنانير) (۱۹۵۳–۱۹۵۰) (السامرائی، ۱۹۷۷، ص۳۰۳)

مجموع الصادرات	مجموع المواد	مواد عضوية	مواد اولية	مواد غذائية	السنه
19٧	١٦،٤٢	-	4,9 £	۱۳،۹۷	1907
17,97	1,01	-	۱،۹۸	١٣،٥٦	1901
19,01	11:10	-	٣.٠٢	71,19	1900

ومن خلال الجداول رقم (۱، ۲، ۳)، يتبين لنا ان الصادرات العراقية النفطية خلال المدة (۱۹۵۳–۱۹۵۵) ركزت على السلع الغذائية والمواد الاولية والحيوان ومن ابرز هذه السلع الغذاء كانت التمور والشعير (السامرائي، ۱۹۷۷، ص ۳۰۶) خاصة وان صادرات التمور، قد شهدت زيادة ملحوظه بإصدار قانون تعديل قانون جمعية التمور العراقية رقم (۱) لسنة ۱۹۵۰ من قبل الحكومة العراقية الذي اعطى الجمعية التمور الموافقة بالاقتراض سواء من الحكومة والمصارف. (الوقائع العراقية، العدد (۳۳۵۶) لسنة ۱۹۵۶)



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

أدت السياسة الاستيرادية لحكومة العراقية المتمثلة بتحقيق قيود الاستيراد على السلع واعفاء العديد من السلع المستوردة من الرسوم الكمركية وذلك من خلال اصدارها العديد من القوانين خلال المدة من ١٩٥٥ - ١٩٥٥ وهي:

١- قانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٣ الخاص بتحقيق رسم الوارد الكمركي على الزبوت الصالحة للأكل.

٢- قانون رقم (٤١) لسنه ١٩٥٥ تخويل الحكومة حق الاعفاء من الرسوم والضرائب.

٣- قانون التعليمات الكمركية رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ .

٤- قانون التعرفة الكمركية رقم (٧٧) لسنه ١٩٥٥ (الوقائع العراقية، الأعداد (٣٢٤٢، ٣٥٩٢، ٣٥٧٦)
 ١٩٥٥، ٣٧٤٨) للسنوات ١٩٥٥، ١٩٥٥).

نلاحظ ان لهذه القوانين أدت الى زيادة الاستيرادات العراقية ومما أدى زيادتها في مقابل الصادرات، وان قانون سنه ١٩٥٥ الأخير ادى الى زيادة السلع المعفاة من الرسوم الكمركية الى (١٢٧) مادة بعد ان كانت وفق قانون التعرفة الكمركية لسنة ١٩٣٣ (١٢٧) مادة وشملت هذه السلع المعفاة ، فضلاً عن السلع الثقافية والصحية والعسكرية اهم المواد الخام والمكائن والآلات صف المصنعة التي كانت نصف المصنعة التي كانت تدفع رسوماً منخفضة ، فقد اعفيت بالقانون الجديد فضلاً عن تخفيض الرسوم على السلع شبه المصنعة من ٢٢ بالمائة من قيمتها في القانون الاول الى ١٥ بالمائة حسب القانون الثاني في حيث ارتفعت الرسوم التي لها مثيل من الانتاج المحلي بقيه حمايته مثل التبغ غير المخمر والتبغ المخمر وارتفعت الرسوم بالنسبة للتبغ المصنعة في حين اعفى الحديد والرصاص الخام من اي رسم وخضعت صفائحها الى الرسم الذي يعادل ٢٢ في المائة و ١٠ في المائة من قيمتها على التوالي حسب القانون نفسه اما الرسوم على السلع الكمالية والترفيهية فقد بقيت منخفضة (الفتلاوي، ٢٠١٧، ص ٤٥٢).

اما ما يخص الميزان التجاري العراقي للمدة من (١٩٥٣ – ١٩٥٥) لم يعاني طول فترة الدراسة من العجز وانما كانت هناك فائض والميزات التجارية لأي بلد هو يشمل العناصر المتطورة في ميزات الموضوعات اي انه يتضمن صادراته ووارداته المنظورتين وفي العراق شهد تحول كبير اقتصاده يعد اعتماده بصوره رئيسة على ماده اولية مملة صادراته على الايرادات المتأتية من النفط الخام وكما موضح في الجدول ادناه (معروف، ١٩٧٧، ص٢٥٦).



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

جدول الميزان التجاري العراقي ١٩٥٣ - ١٩٥٥ (معروف، ١٩٧٧، ص٢٥٦)

الفائض	الواردات		الصادرات		السنة
	غير النفطية	النفطية	غير النفطية	النفطية	
٧٣،٩	07.9	۱۳،۲	77.1	١٢٠،٩	1908
١٠٠،٩	٧٠،١	٥،٨	٧٠.٧	107.1	1908
۸۸،۲	9 • . 9	٦،٣	۱٦،۲	179,0	1900

اما التجارة الخارجية فقد تركزت في الاسواق البريطانية ومن اهم اسباب هذا التمركز هو سيطرة النظام النقدي البريطاني على النظام النقدي العراقي نتيجة السيطرة على التحويل الالي بين الدينار العراقي والجنيه الاسترليني في ظل المنطقة الاسترلينية (۱)(السامرائي، ۱۹۲۰ ، ص ۲۹–۳۳)، وفضلاً عن ذلك التغير الكبير في السياسة البريطانية تجاه العراق يعد استقلال لهن وتأميم النفط في ايران ومن ثم الانسحاب البريطاني من قناة السويس عام ۱۹۵۶ فاصبح العراق القاعدة الرئيسة للمصالح البريطانية في الشرق الاوسط وتنافس في اهمية النفط في الاقتصاد العالمي.

(الفتلاوي، ۲۰۱۷، ص۵۵)

ان ارتباط الاقتصاد العراقي وسياسته التجارية الخارجية مع بريطانيا في العلاقات التجارية للعراق مع الدول العربية وهذا ما أدى الى اضمحلال في التعامل التجاري لصالح العراق نظراً الحاجة الدول العربية والدول المجاورة الاخرى لصادرات العراق وحاجته الصادرات الزراعة والجدول ادناه يوضح التجارة الخارجية العراقي مع بريطانيا مع بريطانيا للمدة من ١٩٥٥–١٩٥٥ (عدا النفط) بملاين الدنانير

جدول (٤) التجارة الخارجية العراقية مع بريطاني للمدة من ١٩٥٣–١٩٥٥ (عدا النفط) بملاين الدنانير (١٩٦٩) (البنك المركزي العراقي، احصائيات عام ١٩٦٩)

الواردات	الصادرات	السنة
17,90	०,१४	1908
۱۷،٤۸	1,97	1901
۲۲،۳۸	۳،۲٥	1900



#### جامـعة واسـط محلـــة كليـــة التربيــة

ويوضح هذا الجدول ازدياد الواردات العراقية مع بريطانيا خلال الفترة موضوع الدراسة ويوضح هذا الازدياد اخذ بالاستمرار المتزايد عن كل سنة عن الاخرى عن ان تجارة العراق الخارجية خلال هذه المدة باستثناء صادرات النفط الخام تتمركز بصفة رئيسية في الاسواق الرأسمالية (۱) (۲) المتقدمة وخاصة في أوربا الغربية وان التمركز بالنسبة للواردات اكثر بروزاً من الصادرات الما اذا اضيف اليها النفط الخام فان الصادرات تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الكلية للعراق وهي نتيجة بصفه رئيسية نحو الاسواق الغربية .نستنتج مما سبق ان الزيادة التي حصلت نتيجة لزيادة عوائد النفط العراقي خلال هذه المدة قد اسهمت في زيادة الاستيرادات الاستهلاكية وكذلك ان هذه المدة قد شهدت اصدار العديد من التشريعات القانونية التي ادت النهاية الى زيادة الاستيراد والأوضاع الاقتصادية بشكل عام قد اتجهت نحو الاستيراد بفضل الوفرة المالية التي حققها النفط في الميزانية العامة خاصة بعد اتفاقية مناصفه الارباح مع الشركات النفطية وبالمقابل كانت الصادرات النفطية للعراق مرتفعة ان اتجاه الحكومة العراقية نحو تسهيل عملية الاستيراد بفعل القوانين قد جعلت من صادرات العراق غير النفطية تعاني من التناقص التدريجي بصادراته ماعدا بعض الصادرات مثل التمور وغيرها وان الوجهة الاقتصادية للتجارة الخارجية العراقية متجهه نحو (معروف، ۱۹۷۷) السوق الغربية وخاصة بريطانيا وهذا الامر يرجع للنفوذ البريطاني في العراق المستمر رغم حصول العراق على استقلاله السياسي عام ۱۹۳۲.

نستنتج من خلال دراستنا للقطاع الصناعي خلال المدة ١٩٥٣–١٩٥٥ وكغيره من القطاعات الاخرى التي شهدت خلال الفترة زيادة العوائد النفطية لحكومة العراقية وحصول الوفرة المالية مما جعل الحكومة العراقية تطرح العديد من الحلول للنهوض بالواقع الصناعي في العراق خلال الدراسة ومنها اطلاق المصرف الصناعي للقروض واسسها من راس مال العديد من الشركات فضلاً عن اصدار الحكومة العراقية لقانون تشجيع الصناعة في العراق هذا القانون الذي شمل العديد من المفاصل الصناعية في العراق واسهم بتقديم الصناعة في العراق اما الجانب الصناعي في مشاريع مجلس الاعمار في العراق وعلى الرغم من المنهاج الاولى لمجلس الاعمار لم يتضمن اطلاقا اي تخصيصات للمشاريع الصناعية وإنما ركزت مشاريعه على الجانب الزراعي ولكن حصل تغير في مشاريع مجلس الاعمار في المنهاج الاضافي الثاني لعام ١٩٥٣–١٩٥٥ وقد تم تخصيص مصروفات للقطاع الصناعي وتم انجاز العديد من المشاريع الصناعية في هذه الفترة.



#### جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

المحور الثاني- الزراعة في العراق للمدة من ١٩٥٣-٥١٠ :-

واجه القطاع الزراعي في العراق العديد من المشكلات التي كانت تحول دون التقدم بهذا القطاع الحيوي هي ملكية الاراضي الزراعية وقد بذلت العديد من الجهود الحكومية من اجل تثبيت عائديه الارض وحقوق التصرف فيها لان بقاء هذه المشكلة يؤدي الى استمرار تخلف القطاع الزراعي في العراق لذلك حرصت الحكومة العراقية على تشريع العديد من القوانين التي تسهم في حل هذه المشكلة في العراق (الفتلاوي، ٢٠١٧، ص ٧٩) والجدول في ادناه يوضح بنسبة ما يتملكه مالكي الاراضي الزراعية الى مجموع السكان وبنسبة ملكياتهم.

جدول رقم (٥) نسبة مالكي الاراضي الزراعية الى مجموع السكان ونسبة ملكياتهم الى مجموع الملكية الزراعية في العراق (الحميري، ٢٠١٧ ، ص١٦٧)

مجموع الاراضي الزراعية التي تقود الى هذه الفنه بالنسبة الى مجوع الاراضي الزراعية	حجم الملكية الزراعية التي يمتلكها كل واحد بالمشاركة	مالكو الاراضي الزراعية بالنسبة الى تعداد السكان
<b>%</b> ٩	من (۱) الى اقل من(١٠٠)	%1,£17
%٢١	من (۱۰۰)الی اقل من (۱۰۰۰)	%.1507
% £•	من (۱۰۰۰)الی اقل (۱۰۰۰)	%01
% Y •	من (۱۰۰۰۰) فما فوق	% • • • • •
%۱۰۰	المجموع	%1,978

أصدرت خلال الفترة موضوع الدراسة المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وتعديله رقم (١) لسنه ١٩٥٥ الذي ينظم عملية بيع الاراضي الاميرية (٣)، فقد اعطى هذا المرسوم الصلاحية لوزير المالية ان يبدل صنف الاراضي الزراعية بناء على طلبيات تقدم من اصحابها على وفق نوع الارض فاذا كانت الارض الممنوحة باللزمة يسجل نصفها ملكاً صرفاً والنصف الاخر أميرياً صرفاً فضلاً عن ان القانون قد اجاز تحويل الارض الممنوحة باللزمة الى مفوضية الطابو على اساس تسجيل ربعها اميرية صرفه والثلاث ارباع الباقية تفوض بالطابو. (الوقائع العراقية، العدد (٣٦٣٣)، ١٩٥٥)

واجه قانون بيع الاراضي الاميرية معارضة شديدة من قبل الشيوخ وكبار ملاكي الاراضي عندما عرض على مجلس النواب للتصويت عليه وادى ذلك الى تدخل رئيس الوزراء نوري السعيد (١٩٥٤ موض على مجلس النواب للتصويت على القانون الا ان القانون جرى العمل به ، كذلك طرحت وزارة المالية قانون ضريبة المقطوع من الاراضي بالنقد من مالكي الاراضي وذلك لما تدره عليهم من ارباح كبيره ليحصل اصحاب الدخول المحدودة على اراضي للسكن الامر الذي ادى كذلك الى معارضة



### جامعة واسط محلك محلك محلكة كالمسط

الشيوخ وكبار وملاكي الاراضي ووصف وزير المالية آنذاك ضياء جعفر (١٩٥٤–١٩٥٥) انه " قامت القيامة ضدي " وكان الغرض من هذا القانون هو الحد من جشع بعض اصحاب الاراضي من الاستيلاء على اراضي كبيرة دون الاستفادة منها زراعيا ولم يقر مجلس الوزراء هذا القانون وتم نقل وزير المالية الى وزارة الاعمار مما ادى الى تقديم استقالته من الوزارة (رؤوف، ٢٠٠١، ص ١٥١).

قامت الحكومة العراقية من خلال وزير الزراعة في وقتها عبد الوهاب مرجان (١٩٥٥- ١٩٥٥) (١٠) (المعموري، ٢٠٠٧، ص١٥٠- ١٥٠١)، الذي اكد على اهمية تشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة عن طريق توزيع الاراضي الاميرية على صغار الفلاحين والملكيات الصغيرة لها مردودات ايجابية اقتصادية واجتماعية بالاقتصادية تجعل الفلاح اكثر اخلاصاً وجهداً في عمله في الارض لأنه يدرك ان الناتج سيكون له فقط دون ان يشاركه احد وبذلك يزداد الانتاج، اما من الناحية الاجتماعية يحرز الفلاح من ارتباطه بالقطاع وينقذه من ظلمة وبذلك يشعر انه كيان مستقل وشخصية حرة (رؤوف، ٢٠٠١، ص٧٥٠) ان بناء مشكلة ملكيات الاراضي الزراعية دون حلول ناجحة مستفيضة ورصينة خلال فترة الدراسة (١٩٥٥-١٩٥٥) ، ادى الى انخفاض مساهمة مدخولات الاراضي الى خزينة الدولة العامة ويوضح الجدول ادناه هذه المستويات المنخفضة.

جدول رقم (٦) دخل الاراضي مقارنة مع مصادر دخل اخرى للمدة ١٩٥٣–١٩٥٥ (بطاطو، ٢٠١٠، ص١٣٤)

الجمارك والرسوم	عائد النفط	ضرببة الحيوانات	دخل الاراضي	مجموع الدخل	السنة
١٨٧٨٤	01757	770	7777	91272	1908
7177 £	7.8841	ŧŧV	7919	١٠٤٠٨٠	1901
70719	٧٣٧٤٨	٣٨٨	7177	110890	1900

اصدرت الحكومة العراقية مرسوم اسمته مرسوم قسمته الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) سنة ١٩٥٤ ، ونص على ان تقسم الحاصلات الزراعية الشتوية والصيفية بنسبة لا تزيد عن نصفها للملاك والباقي للفلاح اما اذا كان التعامل او العقد المبرم بينهما يقضي بان يعطي للفلاح اكثر من نصف فيعمل عندئذ بما تقضيه ذلك التعامل او العقد فضلاً عن ان المرسوم نص على ان تعتبر العقود التي تتضمن اعطاء الملاك حصة تزيد على النصف باطله سواء اكان عقدها قبل تنفيذ هذا المرسوم او بعده (الوقائع العراقية، العدد (٣٣٧٥) ، ١٩٥٤).



#### جامعة واسط محاسة كليسة التربيسة

ان القانون لم يكن له تأثير كبير ولم ينفذ من قبل بعض الملاكين وكان السبب الرئيسي لقيام انتفاضة فلاحية في منطقة الشامية تابعه للواء الديوانية في نيسان عام ١٩٥٤ نتيجة سخط الفلاحين على الحكومة واوضاعهم المعيشية السيئة جراء عدم تنفيذ الملاك المرسوم قسمة.

الحاصلات لسنة ١٩٥٤ ، حيث ان هؤلاء الملاكين والمنفذين كانوا يحصلون على ثاثي الحاصل بينما الثلث الآخر يترك للفلاح لتسديد ديونه الذي لا يعطي له الثلث وقد واجهت الحكومة هذه الانتفاضة التي اشترك فيها الاهالي بلقوة وقمعتها (حميدي، ١٩٥٣–١٩٥٨، ص٤٠).

اقدمت الحكومة العراقية في محاولة منها للنهوض بالواقع الزراعي بإصدار مرسوم رقم (٣) لعام ١٩٥٥ بتأسيس المصرف الزراعي ليقوم بتسليف لمساعدة الزراعين في نفقات الزراعة والحصاد واصلاح الاراضي وشراء المكائن والآلات الزراعية والاسمدة والبذور (الوقائع العراقية، العدد (٣٣٩٢)، ١٩٥٥ الا ان لم يؤدي الدور المطلوب سبب المشاكل المتعلقة بالأراضي الزراعية فضلاً عن اذ اصحاب النفوذ كان لهم الافضلية في تسوية حقوقهم في الاراضي وكان عليهم من السهل الحصول على الوثائق والسندات التي تمكنهم من الحصول على القروض في حين ظل صغار المزارعين في مشاكل حول تبين حقوقهم في الاراضي لذلك ظلوا غير قادرين على الحصول على خدمات لقروض فضلاً عن ان المصرف لا يعطي القروض الا بضمانات معيشية كالعقار والاموال المنقولة فلمضخات والآلات والمكائن الزراعية وهذا شكل قيداً مهما على قروض الصرف الزراعي (سلمان،

ساهمت الحكومة العراقية خلال سياسة تسوية الاراضي التي بدأت منذ اواخر عام ١٩٥٤ الى منح اكثر من (١٠) ملايين مشارة من الاراضي الزراعية (٦ملاين اكر (٥) المملوكة للدولة والتي تعادل حوالي ٢١%من جمل الاراضي الزراعية لأفراد معينين من الشيوخ وملاكي الاراضي وكبار موظفي الدولة وكذلك رأسمالي المدينة ، مما ادى الى سيطرة كبار ملاكي الاراضي والشيوخ على حساب الفلاحين ويوضح الجدول ادناه مساحة الاراضي التي تمت تسويتها للأعوام ١٩٥٣-١٩٥٥.

جدول رقم (۷) مساحة الاراضي التي تمت تسويتها في جميع الاولوية ١٩٥٣ - ١٩٥٥ ( الفتلاوي، ٢٠١٧، ص١١٩)

الارض المملوكة بلطابو	المتروكة	الاراضي العائدة للوقف	الاراضي المفوضة بلطابو	اراضي اللزمة	الاراضي الاميرية الصرفة	السنة
AV£1	907771	17500	117777	V9VW.V	1795197	1904
٥٦٤.	٧٣٦١٤٠	07777	779177	791.10	YY91A0	1901
٤٩٦٠	٥٦٧٧٠٤	71107	7110V	<b>419409</b>	277777	1900



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

أدى دخول المكننة الحديثة والآلات الزراعية زيادة استحوذ ملاكي الاراضي على ملكيات عدد من الفلاحين الصغار فاخذ تزويد الفلاحين الصغار بالآلات الزراعية الحديثة بالمقابل الحصول على حصة في الانتاج وغالباً ما كانوا لا يستطيعون دفع ايجار هذه المكائن (سلمان، ٢٠٠٩، ص٧٠)، لذلك هذه الظروف ادت الى تذمر الفلاح وازدياد هجرة الريف الى المدينة (الفتلاوي،٢٠١٧، ص٣١)، على الرغم من ذلك ازدادت المساحات المزروعة في العراق بفعل بعض الجهود لفتح قنوات لا رواء اراضي جديدة خلال هذه المدة ومنها مشروع ري المسيب الكبير عام ١٩٥٥ وتبلغ مساحاته الاروائية (٣٣٤٠٠) دونم وكذلك ازدياد عدد المضخات المستخدمة في الزراعة اذ بلغ عدد المضخات (١٣٨٥) مضخة عام ١٩٥٥ (٥) كل هذه التطورات ساهمت في زيادة انتاج بعض المحاصيل الزراعية وكما هو موضح في الجدول ادناه.

جدول (٨) المساحات المزروعة بالألاف الدونمات ( الحمداني، ١٩٨٤، ص٢١٦)

القطن	القمح	الرز	الشعير	السنة
447	£ £ A 9	۸۳	£ V Y A	1904, 1904
9 🗸 9	٤٨١٩	97	०००९	1908
417	٤٦٨٢	۲۳.	٥٧	1900

يوضح الجدول أعلاه أيضاً ان هناك تقلبات في المساحات الزراعية حيث أن أي ارتفاع أو انخفاض في مساحة الشعير أو القطن يكون على حساب القمح والشعير لان الشعير والقمح محصولات شتويات والقطن والارز محصولان صيفيان ، فضلاً عن ان القمح والشعير يشكلان ما نسبته ٩٠% من المساحة المزروعة (معروف، ١٩٧٧، ص٣٩٨).

يشكل القطاع الزراعي عاملاً مهما في الدخل القومي العراقي فقد كان يشكل في بعض السنوات النسبة الأكبر من بين هذه القطاعات وكما هو موضح في الجدول أدناه (معروف، ١٩٧٧، ١٩٨٧):

الدخل القومي (مليون دينار)	قطاع الخدمات	القطاع النفطي	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	السنة
7977	1.7.79	۸٤،٩٠	١٢،٣٥	۲۲،۵۸	1908
٣٥٦،٨١	177,01	١٠٢،٧٩	7 2 0	1 . 7 . £ Y	1901
WW.(7)	۱۲۳،۸۲	۱۰۲،۷۰	79,57	V £ . 7 7	1900



#### جامعة واسط محاصة كليصة التربيسة

عملت الحكومة العراقية على الاستمرار توزيع الملكيات الزراعية الصغيرة من الاراضي الاميرية الصرفة على شكل وحدات استثمارية على الالاف من المستثمرين في العراق وحددت الفئات المشمولة بهذه الاراضي وهم كلاً من خريجي المدارس الزراعية والمتقاعدين العسكرين والمدنيين وخريجي المدارس الدينية وافراد العشائر، اذ حاولت الحكومة من خلال سياسة توزيع الوحدات الاستثمارية التخلص من الضغوط السياسية خلال هذه الفترة التي استحقت تطورات سياسية مهمه وانتفاضات فلاحية وشعبية خطيرة لذلك ارادت اختصاص النهضة الشعبية واظهارها انها سائرة باتجاه الاصلاح ويوضح الجدول ادناه الوحدات الاستثمارية وعدد المستثمرين.

جدول رقم (٩) الوحدات الاستثمارية وعدد المستثمرين (الجواهري، ١٩٨٢، ص٢٨٢)

مجموع مساحة الوحدات الاستثمارية	مجموع افراد عوائلهم	عدد المستثمرين	السنة
770071	791.8	£ 7 A 1	1907
770071	7 A 9 V T	٤١٣٩	1901
17.000	17507	١٨٣٣	1900

من خلال دراستنا للواقع الزراعي خلال المدة ١٩٥٣-١٩٥٥ انه جرت عدة محاولات من قبل الحكومة العراقية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق من خلال عدة قوانين وتشريعات الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب ، ولم تنهض بواقع الفلاح الزراعي ان هذه القوانين لم تحد من سلطة ملاكي الاراضي الكبار ولا من سلطة الشيوخ المتنفذين فضلاً عن ذلك ان الحكومة قد وجدت بالقطاع النفطي وتنمية عائداته النفطية هو السبيل الاهم الذي نستطيع من خلاله زيادة موازنة الدولة فحصل تراجع بالاهتمام بالاهتمام بالقطاع الزراعي، فقد اصبح الاهتمام به يمثل الدرجة الثانية نسبي في اهتمامات الحكومة العراقية وتقدم عليه القطاع النفطي وخاصة بعد الاتفاقيات النفطية ومناصفة الارباح مع الشركات النفطية هذا الامر ادى الى زيادة بهجرة الفلاح نحو المدينة بشكل متزايد.



#### جامـعة واسـط محلـــة كليـــة التربيــة

#### المحور الثالث: الصناعة في العراق خلال المدة ١٩٥٣ – ١٩٥٥:

أدت زيادة عوائد النفط في العراق بعد عام ١٩٥٣ الى اعطاء الحكومة العراقية القدرة على الانفاق على المشاريع الصناعية فابتدأت بالمشاريع غير الانتاجية اولا ومن ثم الاستثمار في البنى التحتية من طرق وجسور وابنية حكومية والتي تؤدي دورا في تطوير القطاعات الانتاجية وازداد الاتفاق الحكومي على المشاريع العمرانية وزيادة الطلب على المواد الانشائية كالطابوق والاسمنت مما ادى الى زيادة المعامل الانتاجية للطابوق والاسمنت ( الفتلاوي، ٢٠١٧، ص٢٠٨)، وقد ورد في الاحصاء الصناعي الاول في العراق لعام ١٩٥٤ ان في العراق (٢٠٠١) مؤسسه صناعية في مدينة بغداد وضواحيها فقط وكانت هناك (٢٠٠) مؤسسه يعمل فيها اقل من خمس اشخاص و(١٧٥٠) يعمل فيها شخص واحد وبحسب الاحصاء نفسه وزعت المؤسسات الصغيرة في بغداد على النحو يعمل فيها شخص واحد وبحسب الاحصاء نفسه وزعت المؤسسات الصغيرة في بغداد على النحو للتي (٢٢٠) وحدة صغيرة للاحزل والحياكة يعمل فيها (٢٠١) عاملا و (٢١٠) عاملا و (٢١٠) وحدة صغيرة للأحذية يعمل فيها (١٠٥٠) عاملا و (٣١٩) وحدة من العمالة الا انها كانت مؤسسات منخفضة الانتاج وعدم استخدام التكنلوجيا الحديثة فيها (الفتلاوي، ٢٠١٧).

بادرت الحكومة العراقية على تشجيع القطاع الخاص واقامة المشروعات الصناعية من خلال بعض القوانين والانظمة، الا انه لم يتحقق للعراق هذا التقدم الصناعي المنشود وذلك لسيطرة الروح التجارية والمضاربة وحسب الاكتناز من قبل اصحاب الدخول العالية ولعدم القدرة على تحمل اعباء المشروعات لصناعة الاساسية من قبل القطاع الخاص وخاصة المشاريع التي تتطلب اموالا كبيرة ولا تدر الارباح الا بعده فتره طويلة ، ويوضح الجدول ادناه ازدياد عدد الشركات الخاصة مقارنة بالشركات العامة للمدة من ١٩٥٣ - ١٩٥٥ ( معروف، ١٩٧٧ ،ص ١٦٠).

جدول رقم (١٠) الشركات العامة والخاصة (لانكلي، ١٩٦٣ ، ص٢٦)

كافة الشركات	الشركات العامة	الشركات الخاصة	السنة
٣٢	£	۲۸	1907/1907
٤٣	١.	٣٣	1901/1907
٧٩	1 £	٦٥	1900/1901



#### جامعة واسط محاسة كليسة التربيسة

ان نمو تجارة الاستيراد في القطاع الصناعي في العراق ادى دورا متزايدا في تدهور الصناعات اليدوية القديمة في العراق وانحطاطها وظهور الصناعات الحديثة (حسن، ١٩٦٥ ، ص ٢٨٥ )، وعلى الرغم من ذلك بقيت اصناف هذه الصناعة تلعب دورا لا يستهان به فقد اظهر الاحصاء الصناعي الاول لسنة ١٩٥٤ اذ هناك (٢٠٠٠) مؤسسه صناعية في بغداد وضواحيها اما صناعة ودباغة الجلود فقد ارتفعت مؤسساتها الصناعية الى (٩٦) مؤسسه ويشتغل فيها (٢٤٦) عاملا ومستخدما واما مكابس التمور فقد بلغ عدد العمال المشغلين فيها لعام ١٩٥٤ (٧٢١٧) منهم (٨٩٥) في مدينة البصرة وحسب ما جاء في الاحصاء الصناعي الاول في العراق لسنة ١٩٥٤ واما في عام ١٩٥١ اصبحت (٢٠٣) معملاً في عام ١٩٥٤ وقد بلغ مجموع الانتاج السنوي من الطابوق لسنة ١٩٥٤ صامحت (٢٠٠٣) مليون طابوقة(حسن، ١٩٥٥، ص ٢٩٦١)، فضلاً عن ذلك ساهم انهاء احتكار شركة (اندرو وير) لتجارة وتصدير التمور وهو من المنتجات الصناعية واعتبارا من الموسم ١٩٥٣ ضد الاحتكارات الاجنبية فقد ارتفع صادراتها عام ١٩٥٥ الى (٢٨٤٧) الف دينار بعد ان كان ضد الاحتكارات الاجنبية فقد ارتفع صادراتها عام ١٩٥٥ الى (٢٨٤٧) الف دينار بعد ان كان (٢٠٥٢)عام ١٩٥٤ (حسن، ١٩٥٥، ص ١٩٥٠).

أصدرت الحكومة العراقية القوانين التي تشجع الصناعة في العراق ومن هذه القوانين قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٥ في ٩ حزيران عام ١٩٥٥ ويتكون من (٢٤) مادة اكدت على اعفاء العديد من المشاريع من الضرائب بأنواعها سواء كانت ضريبة الدخل وضريبة الدخل الاضافية لمدة خمس سنوات يتحقق منها ربح لا يزيد على ١٠% سنويا من راس المال المشروع ويجوز تمديد هذا الاعفاء لمدة ثلاث سنوات بناء على اقتراح الوزير واكدت على المشاريع التي تسد حاجات العراق الاقتصادية من خلال منتجاتها مكملا او جزءاً والمشاريع التي تعزز وسائل الدفاع الوطني بصورة مباشرة او غير مباشرة (الوقائع العراقية، العدد (٣٩٣٦)، لسنة ١٩٥٥)، ويوضح الجدول ادناه عدد المشروعات التي حصلت على الاعفاء التام ام الاعفاء المؤقت من الضرائب وفق القانون اعلاه جدول رقم (١١) عدد المشروعات.



#### جامـعة واسـط مجلـــة كليـــة التربيـــة

جدول (١١) عدد المشروعات التي حصلت على الاعفاء المؤقت (لانكلي، ١٩٦٣، ١٩٦٣)

عدد المشروعات التي حصلت على الاعفاء الموقت	عدد المشروعات التي حصلت على الاعفاء التام	الصناعات
٩	١٣	١- المنسوجات والغزل والنسيج
۲	١	٢- زيوت نباتية وصابون
-	4	٣- دباغة وصبغ احذية
۲۱	١.	٤ - مواد انشائية
٦	١	٥- منتجات التمور
٦	۲	٦- منتجات معدنية
ŧ	£	٧- طحن الضلال ومنتجات ثانوية
-	١	٨- تعليب
٥	٥	٩- صناعات اخرى
٥٨	٤٣	المجموع

شهد العراق بعد صدور هذا القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ توسع في الفعاليات الاقتصادية وخاصة المشاريع الصناعية فقد اعطيت شهادات الاعفاء المؤقت من الرسوم الكمركية والضرائب الى المؤسسات الصناعية التي تدعوا حاجه البلاد الى انشائها ، فضلاً عن ذلك شهد العراق زيادة في قيمة السلع المستوردة التي تستخدم في الصناعات وقطاع البناء والانشاء من (٢٠٤) مليون دينار في سنة ١٩٥٠ الى ما يقارب (١٧) مليون دينار عام ١٩٥٥ ، فضلاً عن ان هناك زيادة في استيراد السلع الانتاجية اللازمة لصناعة المواد الانشائية ومواد البناء فاذا ما استثنينا السلع الاستهلاكية طويلة البقاء كالثلاجات والسيارات والمبردات فان معدل استيراد السلع الاستهلاكية لم يكن مرتفعاً (لانكلي، البقاء كالثلاجات والسيارات والمبردات فان معدل استيراد السلع الاستهلاكية لم يكن مرتفعاً (لانكلي،

### - المشاريع الصناعية في مجلس الاعمار: -

من الملاحظ ان البرامج الاقتصادية التي وضعت في مجلس الاعمار والتي كان حجم التخطيط لهذا البرنامج وموازنته التي بلغت (٢٥،٦٧٤) مليون دينار في المنهاج المعماري الاول وزعت على قطاعات معينه دون ان يخصص منها للصناعة شيء يذكر واصابها الاهمال الكامل وبعد ان تقرر اعادة النظر في برامج مجلس الاعمار في عام ١٩٥٣ تم اضافة المشاريع الصناعية والتصديق في هذا البرنامج وخصص مبلغ (٣١) مليون دينار من اجمالي التخصيصات ، الا انه يلاحظ ومن خلال نسبة التنفيذ البالغة (١٨٠٤) مليون دينار الى نسبة المخصص للجانب الصناعي بان هناك الاهتمام من قبل الحكومة العراقية لم يكن جديا في تطوير الصناعة (الدوري، ٢٠٠٤، ص٢٤).



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

أهتم مجلس الاعمار خلال المدة الدراسية بإبقاء معمل السمنت وذلك لحاجة العراق للإسمنت في بناء السدود والجسور والأعمال الانشائية الاخرى، وذلك لتقليل الطلب على السمنت المستورد وقامت هيئة من الهند تعين الاستشاريين وتم اختيار الاولية الشمالية وبدا العمل به سنة ١٩٥٤ واختبر الموقع حسب قربه من اماكن السدود مثل سد نجمه وسد اسكي في الموصل فضلاً عن ذلك عمل المجلس على تكاليف شركة انكليزية في اوائل سنة ١٩٥٤ للقيام بمسح جيولوجي جيوفيزيائي للبلاد من اجل تقير المصادر المعدنية في العراق (لانكلي، ١٩٦٣، ص٣٥٥).

تبنى مجلس الاعمار العديد من المشاريع في الجانب الصناعي فقد احال مشروع مصفى القير في الموصل الى شركة لوموس الامريكية كما وقع مع شركة فيف ليل الفرنسية عقدين لتأسيس معملين للإسمنت الاول قرار لتشيد معمل للغزل والنسيج في الموصل وكلف الجهات المختصة بأجراء الدراسات اللازمة بخصوص عدد اخرمن المشاريع الصناعية وتبنى مشروع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في حقول كركوك بهدف اقامة مشاريع الانتاج السماد والكبريت والسمنت واولى المجلس الاهتمام بموضوع كهربة العراق وعهد بذلك لدراسة المشروع الى شركة (وايت) الهندسية الانشائية الامريكية وفي ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ وافق المجلس على مشروع بتأسيس محطة كهرباء كركوك (مجهول، ٢٠١٧، ص ٩٤).

اما ما يخص المصافي النفطية التي تم انشائها فقد انشات الحكومة في عام ١٩٥٣ مصفى المفتية في البصرة لسد حاجة المنطقة الجنوبية من المنتجات النفطية وقد ربط المصفى المذكور بحقل نفط الزبير بأنبوب بقطر (٦) انج وبطول (٣١) كيلو متر لتزويد بالنفط الخام ويحتوى المصفى على وحدتي للتكرير طاقة كل منهما (٢٠٠٠) برميل باليوم ،فضلاً عن انه انشاء مصفى القيارة في عام ١٩٥٥ لتجهيز العراق بالأسفلت وتتم فيه تصفية النفط الخام المنتج في حقل القيارة المجاورة للمصفى كذلك تم انشاء مجمع كبير لمصافي النفط في منطقة الدورة بضواحي مدينة بغداد بأيدي عراقية وتحت اشراف مهندسين استقدموا من انكلترا وامريكا ويجهز النفط لهذا المصفى من حقول النفط في كركوك بواسطة خط الانابيب قطره (١٢) انج لنقل النفط من محطة الضخ في بيجي الى الدورة وبطاقة انتاجية نفطية قدرها (٢٤)الف برميل من النفط الخام (كجه جي، ٢٠٠٢، ص ٢٠١٠ الحسني،

أما ابرز مشاريع الكهرباء في هذه المدة فقد أصدرت الحكومة العراقية رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ تأسيس مصلحة كهرباء بغداد يكون مركزها في بغداد وترتبط بوزارة المواصلات والاشغال يختصر بها حق توليد وبيع القوة الكهربائية عند حدود امانه العاصمة وتنقل اليها جميع حقوق شركة (التنوير)



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

صاحبة الاختيار الكهربائي في بغداد التي حصلت منذ عام ١٩٢٨، اذ قررت الحكومة تأميم هذه الشركة عن طريق المفاوضات من خلال لجنة وزارية تم بموجبها نقل ملكية الشركة الى الحكومة العراقية (كجه جي، ٢٠٠٢، ص ١٦١؛ الحسنى، ١٩٦٠، ص ١٣٥).

حاولت الحكومة العراقية تشجيع الصناعة في العراق من خلال تخويل المصرف الصناعي العراقي (تأسس عام ١٩٤١) الاستثمار بالصناعة مباشرة من خلال صرف القروض الصناعية قصيرة الاجل والتي لم تتجاوز مدتها ثلاث سنوات الا ان دور الصرف الصناعي في تطوير الصناعة العراقية محدودا لكونه ركز اعماله في الحصول على الارباح وليس في تنمية الاقتصاد وكذلك لم يعطي من المال ما يكفي لظهور اثره فقد بلغ عدد الشركات التي اسهم فيها المصرف (١٠) شركات قبل سنة ١٩٥٤ وثلاث شركات سنة (١٩٥٤) وارتفعت اعداد الشركات الى (٧) شركات في عام المصرف الجدول من ادناه قروض المصرف الصناعي للمدة من (١٩٥٣–١٩٥٥) ونلاحظ ارتفاع في مبالغ القروض التي منحها المصرف الصناعي في السنوات السابقة.

جدول رقم (۱۲) قروض المصرف الصناعي ۱۹۵۳–۱۹۵۰ (لانكلي، ۱۹۲۳) ص۲۳۷؛ الفتلاوي، ۲۰۱۷، ص۲۹۲)

المجموع	اکثر من ۲۰۰۰	-1 · · · 1 Y · · ·	-0·1	-1 • 1	اق <i>ل من</i> ۱۰۰		السنة
١٨١	٥	44	Y £	٧٦	۲	212	-1907
٧٣٤١٤٠	27	77070.	۲.90.	۲۷۷٤.	۲	دينار	1908
Y £ Y	49	٣١	٥٩	۸۰	٣	325	-190£
17777.7	177.7.75	٥٢٧	٥٣٠٣٥	* • 9 7 *	۳.,	دينار	1,100

سعت الحكومة العراقية من خلال قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٥ العمل حماية الصناعة الوطنية من خلال تشكيل مجلس استشاري صناعي من وزيري الاقتصاد والمالية وخمس اعضاء من ذوي الخبرة للقيام بالدراسات الاقتصادية وتقديم الاستشارات والتوجيهات لغرض حماية الصناعة الوطنية وابداء المشورة بشان المساعدات المالية التي يجب ضمها للصناعة الوطنية وتقديم مقترحات لإنهاض الصناعة فضلاً عن ذلك تقرر بتشكيل مجلس للإنهاض الصناعي لغرض القيام بتنسيق امكانيات البلاد الصناعية من كافة الوجوه وتحديد الكمركية وانضمامها على انواع معينة من المواد المستوردة واهم ما جاء في قانون عام ١٩٥٥ هو شمول الصناعات الدفاعية الى قائمة المشاريع المطلوبة تشجيعها (كجه جي،٢٠٠٢، ص١٦٣).



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

نستنج من خلال دراستنا للقطاع الصناعي خلال المدة ١٩٥٥ - ١٩٥٥ كان كغيرة من القطاعات الاخرى التي شهدت خلال هذه المدة تطورا نتيجة لزيادة العوائد النفطية للحكومة العراقية وحصول الوفرة المالية مما جعل الحكومة تطرح العديد من الحلول والقوانين للنهوض في الواقع الصناعي في العراق ومنها اطلاق المصرف الصناعي العراقي القروض وإسهامه في راس مال العديد من الشركات الصناعية ، فضلا عن ذلك اصدرت الحكومة لعراقية قانون تشجيع الصناعة في العراق هذا القانون اسهم في تقدم الصناعة في العراق اما الجانب الصناعي في مشاريع مجلس الاعمار وعلى الرغم من ان المنهاج الاولي لمجلس الاعمار لم يتضمن اي تخصيصات للمشاريع الصناعية وانما ركز على لجانب الزراعي ، ولكن حصل تغير في مشاريع مجلس الاعمار في المنهاج الاضافي الثاني للعام ١٩٥٣ - ١٩٥٥ وقد تم تخصيص مصروفات للقطاع الصناعي وتم انجاز العديد من المشاريع المداعية في هذه المدة .

### المحور الرابع - قانون مجلس الاعمار الثاني رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣:-

تقرر في العام ١٩٥٣ وضع قانون جديد لمجلس الاعمار يحل محل القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ففي عهد الوزارات المدفعية السادسة جرى في ٦ اشباط ١٩٥٣ تأليف لجنة وزارية خاصة ضمت وزارة الدفاع والمالية والمواصلات اجتماعات عديدة صاغت اللجنة قانونا جديدا لمجلس الاعمار وافق عليه مجلس الوزراء جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠نيسان ثم اخره البرلمان فاصبح القانون رقم (٢٧) لسنه ١٩٥٣ والذي يعرف بالقانون الثاني لمجلس الثاني (مجهول، ٢٠١٧، ص١٠٥).

استحدث في هذا القانون منصب وزير الاعمار وجرت بعض التغيرات على الصلاحيات المستقلة للمجلس وجرت تقوية السيطرة النهائية للحكومة على السياسة الاعمارية ويضم المجلس خمس اعضاء اجرائيين فنيين وخبراء بالإضافة الى وزير المالية والاعمار ويرأس المجلس رئيس الوزراء ولا يتم تنفيذ المنهاج العام للمجلس الابعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الامة والمجلس بصورة رئيسية مسؤولاً عن المشاريع الاستثمارية الانتاجية وعند الانهاء من كل مشروع يجرى تسليمه الى الدائرة الحكومية واعتماد المجلس في مصروفاته على العوائد النفطية (بالوك، ١٩٥٨، ص١٣٢).

وضع المجلس منهاجا للأعمار لثلاث سنوات مالية ١٩٥٥-١٩٥٥ وقد ازدادت التخصيصات المالية للمجلس بعد ان كانت في الاعوام السابقة (٦٥) مليون دينار ازدادت لتصل الى (١٥٣) مليون دينار وان ما يميز هذا المنهاج الجديد هو وضع الصناعة في المرتبة الثانية بعد الري في سلم التخصيصات المالية ، الا انه لم يحدد طبيعة المشروعات الصناعية يوضح الجدول ادناه واردات ومصروفات مجلس الاعمار ، يوضح الجدول ادناه ايرادات ومصروفات مجلس الاعمار وان المجلس



#### جامعة واسط محاصة كليصة التربيسة

لم يستطيع في هذه السنوات الثلاث تجاوز ما نسبته نصف الواردات على المشاريع على الرغم من الزيادة في مجموع الايرادات.

جدول رقم (١٣) واردات مجلس الاعمار (ملاين دنانير) (بالوك، ١٩٥٨، ص١٦٣)

مجموع المصرو فات	مجموع الواردات	النسبة	المصروفات	متفرقا ت	واردات النفط	السنة
۱۲،۸	٧٤٠٠	7:0 1:. .:1 1:A 0:. 7:T	مشاريع الري احياء الاراضي الصناعات طرق وجسور مصروفات اخرى مباني ومؤسسات الادارة والدراسات والتنظيم	1,1	77.9	۱۹۵۲ نیسیان /۱۹۵۳ الذار
17.0	<b>70,7</b>	£:A W:W .:0 1:9 Y:V .:W	مشاريع الري احياء الاراضي صناعات طرق وجسور مباتي ومؤسسات الادارة والدراسات والتنظيم مصروفات اخرى	۰,۰	85.1	۱۹۵۳ نیسان /۱۹۵۶ اذار
Y • • 9	٤٠٠٧	100 700 700 207 207 007	مشاريع الري احياء الاراضي صناعات طرق وجسور المباني والمؤسسات الادارة والدراسات والتنظيم مصروفات اخرى	•••	٤٠	۹۵۶ انیسان ۱۵۹۹ اذار

وضعت وزارة الاعمار خطة الخمس سنوات (١٩٥٥-١٩٥٩) وسميت بالخطة الثانية فقد اصبحت وزارة الاعمار وفق قانون مجلس الاعمار الثاني رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣ واخرها البرلمان وحلت محل الخطة القديمة وحسب تقديرات وزارة الاعمار فان استبدال الخطة القديمة بخطة اخرى اصبح ضروري لسببين السبب الاول هو ان واردات النفط ازدادت بعده تضاعف فأرادت الوزارة ان تخصص مبالغ اكثر من السابق لمحالات الاعمار فقد تم تخصص مبلغ (٣٠٤،٣٠٦٠) ثلاثة مليون وثلاثمئة وستون الاف دينار عراقي ان ما يميز على المليار دولار امريكي لمشاريع الاعمار من عام ١٩٥٥ (زكي، ٢٠١٣، ص٢٦٧).

نلاحظ من خلال الجدول أدناه ان مشاريع الري والبزل والسيطرة على الفيضانات احتلت الصدارة بالمبالغ المالية المخصصة لها في مجلس الاعمار والخطة الخمسية للسنوات (١٩٥٥- ١٩٥٥) ، وهذا يعود الى ما شهده العراق من فيضان هائل في ربيع عام ١٩٥٤ وهو من اكثر



### جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

الفيضانات هؤلاء في تاريخ العراق حيث فاض نهر دجلة وروافده في ديالى في نفس الوقت وغمرت المياه اراضي شاسعة وقدرت الاضرار الناتجة عن ذلك الفيضان (٣٠،٠٠٠،٠٠٠) ثلاثون مليون دينار عراقي ، وكان من اهم المشاكل التي واجهت وزارة نوري السعيد عام ١٩٥٤ هو كيفية اصلاح الاضرار التي وقعت في البلاد وجراء الفيضان ومن ثم كيفية تجنب البلاد لكوارث مماثلة في المستقبل.

جدول رقم (١٤) يبين الخطة الخمسية للمجلس وتحويلها (١٩٥٥ - ١٩٥٩) ( زكى، ٢٠١٣، ص٢٦٨)

التمويل بالدينار العراقي	المشروع
0, £0,	مصاريف ادارية
1.7,980,	ري ، بزل ، السيطرة على الفيضانات
٥٣,٧٠٠,٠٠٠	الطرق والجسور
0,,	المطارات
10,0,	السكك الحديدية
۲۸,00۰,۰۰۰	الابنية الرئيسية
٤٣,٥٧١,٠٠٠	الصناعة والمناجم والكهرباء
٦,٤٧٥,٠٠٠	تطوير الحيوانات والنباتات
777,181,	دون المجموع الكلي
	المشاريع الثانوية
٣٢,٢٥٠,٠٠٠	الابنية والمؤسسات
0,100,	المتفرقات
۳۸,۱۲۵۰۰۰	دون المجموع
W. £. W. 7.1	المجموع الكلي

كان لهذا الفيضان اضرار كبيرة فقد غمر الفيضان ٩٠% من الاراضي الزراعية والقرى في حوض نهر دجلة الاوسط قامت الحكومة بتشكيل لجنة عليا لإغاثة منكوبي الفيضان والخسارة تقدر من الاراضي الزراعية بأكثر من ثلاثين مليون فدان من الاراضي الزراعية والخسائر تقدر بـ(٨٠ مليون دولار ) وشملت الاضرار المنتجات الزراعية والمكائن والقنوات والطرق والدور الا ان الحكومة



#### جامعة واسط محاسة كليسة التربيسة

تجاوزت هذه الازمة من خلال زيادة الانفاق الحكومي اذ وصل في عام ١٩٥٤ -١٩٥٥ (٧٤،٧) مليون دينار عراقي (الزيدي،٢٠١٤، ص١٦٣-١٨١).

ومن المشاريع التي قام بيها مجلس الاعمار خلال السنوات (١٩٥٣-١٩٥٥) هي الآتي:-

- 1- احال المرحلة الثانية في مشروع الثرثار الى شركة (زبلش) الالمانية وبهدف المشروع الى انشاء سدة خرسانية على نهر دجلة مقابل مدينة سامراء الى امرار المياه الفيضان الى منخفض الثرثار عبر ناظم خاص.
  - ٢- احالة مشروع سد دوكان للتنفيذ الى شركة (دي ميز) الفرنسية بكلفة ٨٠٨١٧،٤٦٠ دينار.
- ٣- اعلان مناقصة دراسة مشروع الاستفادة من اراضي العظيم والنهروان والاسحاقي احاله الى شركة
  (بنى ديكن وكورلى) البريطانية.
- 3-رصد المبالغ اللازمة لأنشاء جسران في بغداد وجسور في الناصرية والسماوة والهندية والموصل وبعقوبة وطريق فلوجة بغداد رمادي بيجي وحلة ديوانية، بغداد كركوك ، كركوك سليمانية، سليمانية دربندخان فضلاً عن نباتي مجلس الامة والبلاط الملكي (مجهول،١٩٨٣ ، ص ١٠٠).
- ٥-اهتم المجلس بالكهرباء وعهد شركة (وايت) الهندسية الامريكية وقد حق الشركة تقريرها في عام ١٩٥٤ واوقت ١٩٥٤ واوقت البلاد بالكهرباء من الطاقة الحرارية وفي ١٧ تشرين ثاني ١٩٥٤ وافق المجلس على المشروع كمرحلة اولى بتأسيس محطة كهرباء كركوك.
  - ٦- احالة مشروع مصفى القير في الموصل الى شركة (الوموس) الامريكية.
- ٧-وقع مع شركة (فيف ليل) الفرنسية عقدين لتأسيس معملين للإسمنت الاول في حمام العليل والثاني
  في سرجنار في الموصل.
- $\Lambda$ -تبقى موضوع استثمارا لغاز الطبيعي المصاحب للنفط في حقول كركوك بهدف اقامة مشاريع صناعية الانتاج السمنت والكبريت واحاله الى شركة (دي وليم) الامريكية .
  - ٩-تشيد معمل الغزل والنسيج في الموصل (مجهول،١٩٨٣ ، ص١٠٠).

### ملاحظات حول مجلس الاعمار ومشاريعه :-

- ١-ان اغلب المشاريع كانت في مجال السدود لرد الفيضانات والري والزراعة مما خلق فجوه بين ابناء
  المجتمع لاعتقادهم ان هذه المشاريع تخدم فئه معينه من افراد المجتمع .
- ٢-الاهمال الكامل للصناعة في المنهاج الاول لمجلس الاعمار وتم اضافتها في البرنامج الثاني اي
  في عام ١٩٥٥ اواحتلت الرتبة الثانية بينما اعطيت الاولوبة لمشاريع الري.



#### جامعة واسط محاصة كليصة التربيسة

٣-انخفاض نسب التنفيذ في المشاريع التخطيطية وخصوصاً في الزراعة والصناعة مما ادى الى تدنى الانتاجية في هذين القطاعين.

٤- على الرغم من كان لمجلس الاعمار الدورا لفائدة في مسيرة الاقتصاد فقد كانت ميزانيته اكبر من موازنه الحكومة الا ان انجازاته الأتية كانت محدودة.

#### المحور الخامس: الدور الاقتصادي للنفط في العراق خلال المدة ١٩٥٣ - ١٩٥٥:-

دخلت الحكومية العراقية في مفاوضات مع ممثلي شركات النفط في العراق استمرت لعدة اشهر انتهت بتوقيع اتفاقية في ٨اشباط من عام ١٩٥٢ واهم ما جاء في هذه الاتفاقية :

١-تبلغ حصة الحكومة ٥٠%من الربح الناتج عن عمليات الشركات في العراق.

٢-تستوفي الحكومة من كل شركة مقابل الاعفاء من الضرائب مبلغاً قدره (٢٠) الفا ليره إسترلينيه سنوباً.

٣-من حق الحكومة ان تأخذ النفط عيناً بنسبة ١٢،٥% من الانتاج الصافي .

٤-تعهد شركات نفط العراق بإنتاج (٢٠،٧٥٠) مليون طن سنوياً وشركة نفط الموصل (١،٢٥٠) مليون طن سنوياً اعتباراً من الاول من كانون الثاني ١٩٥٤ اما شركة نفط البصرة فتعهدت بإنتاج (٨) ملاين طن سنوياً اعتباراً من الاول من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٦ كحد ادني .

٥-تعهدت الشركات بان لا تقل حصة الحكومة عن (٢٠) مليون ليرة إسترلينيه سنويا خلال كل من السنتين ١٩٥٣-١٩٥٤ لن تقل عن (٢٥) مليون ليرة إسترلينيه خلال سنة ١٩٥٥وكل سنة تليها (الدوري، ٢٠١٦، ص٣٣).

جاءت الاتفاقية من ظل ظروف دولية واقليمية ساهمت في ابرامها من قبل الشركات النفطية نتيجة تأميم النفط الايراني بعد حركة مصدق في ايران فضلاً عن الزيادة الاستهلاكية في أوربا الغربية للنفط الذلك ادت اتفاقية عام ١٩٥٢ الى زيادة عائدات الحكومة العراقية من البترول فقد ازدادت هذه العائدات من (٣٨) ملاين دينار عام ١٩٥٢ الى (٥١) مليون دينار عام ١٩٥٣ وبلغت مقدار مساهمة القطاع النفطي في تحويل ايرادات الميزانية الاعتيادية من (٣٨) مليون دينار في العام ١٩٥١ (علاوي،١٩٦٧).

ساهم اكتشاف حقول جديدة في العراق في عام ١٩٥٣ وهو حقل الرميثة النفطي في زيادة الانتاج وهو اكبر حقول النفط في الشرق الاوسط، فضلاً عن تطور وسائل نقل النفط التي ادت دور كبير في رفع حجم (زيني، ٢٠٠٣، ص٢٥١) صادرات العراق من النفط الخام هو من خط انابيب كبير قطره (٢٠) بوصة يمتد من حقول كركوك الى بانياس من (سوريا)على البحر الابيض المتوسط كل



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

هذه العوامل واتفاقية عام ١٩٥٢ ادت الى رفع انتاج النفط العراقي وصادراته اذ بلغ حجم الانتاج النفطي في عام ١٩٥٣ الى (١٢٠،٩) مليون دينار بعد ان كان (١١١،٣) مليون دينار عام ١٩٥٢ يوضح الدول ادناه الميزان التجاري العراقي والصادرات والواردات النفطية وغير النفطية (بملاين الدنانير).

جدول رقم (١٤) يوضح الحقول النفطية المكتشفة من ١٩٥٣–١٩٥٥ (معروف، ١٩٧٧، ص٢٥٦)

الاحتياطي (مليار برميل)	اسم الحقل
۲,٥	باي حسن ١٩٥٣
• (1 •	کوزهور ۱۹۰۳
.,0,	جیمور ۱۹۵۶
• (1 •	جسیر ۱۹۵۶
• (1 •	عطشان ۱۹۵۰
٠،١٠	علان ۱۹۵۰

#### جدول رقم (١٥) الصادرات والواردات

العجز + الفائض	غير النفطية	النفطية	غير النفطية	النفطية	السنة
+٧٢،٢	٤٦،٢	١٦،٨	۳۳،۹	۱۱۱،۳	1907
+۷۳،۹	٥٦،٩	۱۳،۲	77.1	١٢٠،٩	1908
+11	٧٠،١	٥،٨	٧٠٠٧	107.1	1905
+۸۸،۲	9 • . 9	٦،٣	١٦،٢	179.7	1900

### يوضح الجدول اعلاه ما يلي :-

١- ان قيمة الصادرات النفطية اتجهت نحو الزيادة المستمرة بعكس قيمة الصادرات غير النفطية التي عانت من هبوط كبير.

٢- ان قيمة الواردات على الاسواق الدولية للحصول على السلع الاجنبية ويرجع ذلك الى تزايد حصة العراق من صادراته النفطية واثر التقليد وتزايد اعداد السكان والبرامج الاستثمارية وبرامج التسليح.

٣- ان الميزان التجاري العراقي لم يعاني من العجز منذ عام ١٩٥٢ وإن ما حققه من فائض اعتمد اساسا على قيمة الصادرات النفطية (معروف، ١٩٧٧، ص٢٥٦)، من ايجابيات اتفاقية ١٩٥٢ وما تبعها من زيادة عوائد النفط وبالتالي زيادة موازنه الحكومية العراقية وبالتالي ادى هذا التوسع المالي الى تحسن النشاط الاقتصادي للدولة العراقية فقد تضاعف الربع النفطي خلال هذه المرحلة (٢٥) مرة مما يساعد على تعزيز دور الدولة في وضع عجلة الاقتصاد العراقي وحسب الجدول ادناه.

### جامعة واسط محلعة كليسة التربيسة

### جدول رقم (١٦) الموازنة العراقية للمدة من ١٩٥٣ – ١٩٥٥ (الحسيني، ٢٠١٣، ص٧٧)

العجز او الفائض	معدل نمو	الاستردادات العامة	معدل النمو	الانفاق الحكومي	السنة
۲۰،٤ فائض	۱۱،۳	٩،٢٨	٩،١	77,0	1908
۱۸،۱	1169	۸۲۲۸	19,0	٧،٤٧	1901
77.7	٧٥،٧	170,9	19.0	۳،۹۸	1900

يوضح الجدول أعلاه:-

١- ارتفاع الانفاق الحكومي بزيادة مطردة سنوية نتيجة لزيادة عوائد النفط.

٢- زيادة الايرادات الحاجة لعامة للدولة مع عدم المعناه من وجود عجز في الموازنة.

شكلت عائدات النفط من عام ١٩٥٣ تشكل اكبر الربع بالنسبة الى الدخل الوطني العراقي ففي هذا العام شكلت ما نسبته ٢٢% وبالتالي النفط هو العامل المحرك في النظام الاقتصادي العراقي اذ انضحت الكثير من الانشات والمداني والصناعات وطرق النقل تمول من وزارات النفط اذ شكلت

اذ انضجت الكثير من الإنشات والمباني والصناعات وطرق النقل تمول من وزارات النفط اذ شكلت ما نسبته ٢٢% من الناتج الوطني العراقي للأعوام ١٩٥٣،١٩٥٤ وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٣٤% في عام ١٩٥٥.

جدول رقم (۱۷) عوائد البترول وميزانية الدولة (بملاين الدنانير) (علاوي،١٩٦٧، ص١٠٦)

حصة الميزانية من عوائد النفط		الميزانية الاعتيادية	السنة
%	المبلغ		
77	11	٤٨	1908
4 4	10	٥٢	1906
٣٤	77	٦٥	1900

يتضح من الجدول اعلاه ان واردات الدولة في الميزانية في العراق كانت (٤٨) مليون دينار منها خمس عشره مليون دينار من عوائد النفط وتمثل ما نسبته ٣١% من نسبة الواردات لتصل في عام ١٩٥٥ الى ٣٤% ، ولو نظرنا الى مجموع عائدات النفط من مجموع ايرادات الدولة وليس من الميزانية الاعتيادية نجد ان مكانه النفط وعائداته تبرز اكثر من قبل ويشير الجدول ادناه مجموع العائدات من مجموع ايرادات الدولة وكما موضح في الجدول ادناه.



#### جامعة واسط مجلسة كليسة التربيسة

جدول رقم (١٧) عوائد النفط من مجموع الايرادات الدولة (علاوي،١٩٦٧، ص١٠٧)

(.)	مجموع عوائد النفط (بملاين الدناني	مجموع الايرادات	السنة
%	المبلغ		
%٦١	٥١	٨٤	1907
<b>%</b> ٦٨	٦٨	1	1901
%٦٣	٧٤	117	1900

شهد الانتاج النفطي الخام في العراق زيادة في الانتاجية مطردة كل سنة تزداد الانتاجية فهذا الامر يعود بالتحسن الكبير عن الموازنة العراقية ، ويوضح الجدول ادناه الزيادة في حجم الانتاج النفطي الخام في العراق من ١٩٥٥ الى ١٩٥٥.

جدول رقم (١٨) انتاج النفط الخام في العراق (زيني، ٢٠٠٣، ص١٩٨)

الانتاج (الف برميل يومياً)	السنة
0 ٤ ١ ، ٤	1908
٦٣٦،٢	1905
797	1900

نستنج من خلال دراستنا للدور النفطي في اقتصاد العراق خلال مدة الدراسة (١٩٥٣–١٩٥٥) نلاحظ الدور الكبير والبارز للنفط في التطور الاقتصادي للعراق وخاصة ان هذه السنوات شهدت زيادة وعوائد النفط وزيادة الانتاجية للعراق بفضل اتفاقية النفط التي عقدت مع الشركات النفطية ، فقد ادى النفط دور كبير في زيادة ايرادات الدولة وزيادة الوفرة المالية للدولة العراقية واسهم بشكل كبير في التطورات الاقتصادية في العراق وشكل العمود الرئيسي في هذه التخصيصات والموارد وساهمت الصناعة واكتشاف الحقول النفطية في زيادة عوائد النفط فضلاً عن الظروف السياسية الاقليمية ومنها تأميم النفط في ايران عام ١٩٥٣، الامر الذي جعل اهتمام الدولة الكبرى بالنفط العراقي وجعل الشركات النفطية اكثر مرونة في المفاوضات النفطية وصولا الى اتفاقية مناصفة الارباح مع العراق التي ادت زيادة العوائد النفطية لميزانية الدولة العراقية.



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

#### الخاتمة:

ركز البحث على دراسة التطورات الاقتصادية في العراق للمدة بين الاعوام (١٩٥٣ – ١٩٥٥) وكانت حافلة بالتغيرات الاقتصادية وكان العامل الرئيسي في زيادة ونشاط الحركة لاقتصادية للحكومات العراقية هو زيادة العوائد النفطية وخاصة بعد انفاقية مناصفة الارباح التي عقدتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية وما حققته من وفرة مالية استطاعت من خلالها توسيع خططها الاقتصادية على جميع الاصعدة والمجالات ، وما يميز هذه المدة هو حجم القوانين الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة سواء في مجال الاعمار اذ اصدر قانون مجلس الاعمار الثاني رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٠ مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وقانون رقم (٢٧) لسنة ماماك الخاصة بتشجيع المشاريع الصناعية في العراق اذ نستنتج من هذه القوانين التي شملت متلف المجالات الاقتصادية ان هناك حركة اقتصادية قادتها الدولة العراقية آنذاك بغية الوصول الى تقدم البلاد وازدهاره وان كانت هناك بعض الاخفاقات التي حالت دون التطبيق الكامل لبعض القوانين، الا انه بوجه عام يمكننا القول ان العراق قد حقق خلال مدة الدراسة نقلة وعيه في الحالات الاقتصادية المعارضة بإنجاز نقدم اقتصادي في البلاد على الرغم من الظروف السياسية الداخلية المتمثلة بالمعارضة السياسية والظروف الاقليمية وما يشهده الاقليم من تقلبات سياسية كان في مقدمتها احداث ايران عام ١٩٥٧ .



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

#### الهوامش:

(۱) المنطقة الاسترلينية: مصطلح اطلق لأول مرة رسمياً في تشرين الاول عام ۱۹۳۹ واستعمل في التشريع البريطاني في تموز ۱۹۶۰ وهناك اختلاف كبير بين المنطقة الاسترلينية والكتلة الاسترلينية فالكتلة الاسترلينية تظم بلاداً لا تخضع لبريطانيا شيئاً مثل الدول الاسكندنافية امام المنطقة الاسترلينية فقد اقتصرت على البلاد التابعة للأمبراطورية البريطانية وعلى البلاد التي كانت خاضعة لبريطانيا سياسياً في السابق مثل العراق ومصر وان الجنية الاسترليني كان يتمتع في ظل الكتلة بحرية التحويل الى العملات الاخرى بينما نجده في ظل المنطقة الاسترلينية في الكتلة الاسترلينية يقوم على حرية الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية التجارة بينما تقوم المنطقة الاسترلينية على الرقابة على الصرف وتقيد التجارة وتقيد رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدوال الاخرى، ينظر : السامرائي، سعيد عبود، (١٩٦٠)، العراق والمنطقة الاسترلينية، بغداد، ص٢٩–٣٢.

(۲) الرأسمالية: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الانتاج يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين اساسيتين طبقة مالكي وسائل الانتاج وطبقة البروليتاريا (العمال) وهي تقوم على احتكار وسائل الانتاج لمصلحة طبقة من المالكين ووجود طبقة محرومة من وسائل العيش والثروة ومضطرة لبيع قوت عملها لتأمين عيشتها، ينظر، الكيالي ،عبد الوهاب، (١٩٧٤)، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، بيروت، ص ٧٨٨.

(۲) الاراضي الاميرية: تشمل الاراضي الاميرية الصرفة وهي التي تعود رقبتها وجميع حقوقها للدولة والاراضي الممنوحة بلطابو: وهي الاراضي التي فوض حق التصرف فيها الى الاشخاص: ينظر: الفتلاوي، كامل علاوي وآخرون، (۲۰۱۷)، العرق تاريخ اقتصادي، التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي ۱۹۲۲–۱۹۵۸، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ص٢٤٣.

(٤) عبدالوهاب مرجان، (١٩٠٧–١٩٦٤) ولد عبدالوهاب بن عبد الرزاق في مدينة الحلة في محلة المهدية ونشأ وترعرع فيها واتم دراسته في الاعدادية المركزية عام ١٩٢٧ ثم اكمل دراسة الحقوق وزاول مهنة المحاماة والقضاء وفي عام ١٩٤٦ انظم الى الحزب الوطني الديمقراطي ثم استقال منه وانتم الى الحزب الاتحاد الدستوري وكان من ابرز مؤسس الحزب عام ١٩٤٩ تسلم عدة مناصب في مجلس النواب العراقي ما بين عضواً او رئيس للمجلس حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اما المناصب الوزارية فقد تولى منصب وزير الاقتصاد عام ١٩٤٨ ومن ثم وزيراً للمواصلات والإشغال ووكيل وزير المالية عام (١٩٥٠–١٩٥٢) ومن ثم وزيراً للمواصلات والاشغال في وزارة جميل المرفيس السادسة ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ - ١ وايار ١٩٥٥ ثم وزيراً للزراعة من (١٩٥٤–١٩٥٩) ومن ثم اصبح رئيس للوزراء من عام ١٩٥٧ الى ٣ اذار ١٩٥٨ وتوفي عام ١٩٦٤ ينظر الى: المعموري ، حسن احمد ، (٢٠٠٧)، عبدالوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق من عام ١٩٥٨ رسالة ماجستير ، جامعة بابل كلية التربية ، ص١٥-١٥٠.

(°) الأكر: وحدة قياس المساحة الاراضي الزراعية وتعادل ٨٥ ، ٤٠٤٦ متر مربع، ينظر الى: العشري، السعيد رمضان، ( ٢٠٠٠ )، المساحة المستوية وتطبيقاتها متر مربع الزراعية، دار بيان المعرفة للنشر ، القاهرة، ص١١.



#### جامـعة واسـط مجلـــة كليـــة التربيــة

#### قائمة المصادر:

- ١. حسن، مجد سلمان، (١٩٦٥)، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٩٥٨-١٩٥٨ المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج١.
  - ٢. السامرائي، سعيد عبود ، ( ١٩٧٧) ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف الاشرف.
- ٣. الفتلاوي، كامل علاوي وآخرون، (٢٠١٧)، العرق تاريخ اقتصادي، التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي
  ١٩٢٢ ١٩٥٨، ج٤، بيت الحكمة للنشر بغداد.
  - ٤. معروف، هوشيار، (١٩٧٧)، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد.
    - ٥. السامرائي، سعيد عبود، (١٩٦٠)، العراق والمنطقة الاسترلينية، بغداد.
    - ٦. الكيالي ،عبد الوهاب، (١٩٧٤)، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، بيروت.
  - ٧. الحمري، عبدالرضا، ( ٢٠١٧)، نظام الاقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
    - ٨. رؤوف، عماد عبدالسلام ، (٢٠٠١)، ضياء جعفر سيرة وذكريات، ط١، مطبعة الاديب، بغداد.
- ٩. بطاطو، حنا، (٢٠١٠)، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية في العراق، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، دار القبس ٢٠١٠٠.
  - ١٠. حميدي، جعفر عباس، (١٩٨٠)، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣–١٩٥٨، بغداد.
- ۱۱.العشري، السعيد رمضان، (۲۰۰۰)، المساحة المستوية وتطبيقاتها متر مربع الزراعية، دار بيان المعرفة للنشر ،
  القاهرة.
- ١٢.سلمان، سهيل صبحي، ٢٠٠٩، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد.
  - ١٣. الحمداني، محمود شوقي ، ( ١٩٨٤) ، لمحات من تطور الى في العراق قديماً وحديثاً مطبعة السعدون، بغداد.
    - ١٤. لانكلي، كاتلين ، (١٩٦٣) ، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي ، دار المتنبي، بغداد.
- ١٥.مجهول، عبدالله شاتي، (٢٠١٧)، تجربة العراق الملكي في الحكم ١٩٥٠–١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي، سلملة دراسات للنشر، بغداد.
- ٦٠٠. كجه جي، صباح ، ( ٢٠٠٢ )، التخطيط الصناعي في العراق، اساليبه تطبيقاته واجهزته، ج١، ١٩٢١-١٩٨٠، بيت الحكمة، بغداد.
  - ١٧. الحسني، عبدالرزاق، ( ١٩٦٠ )، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، مطبعة العرفان صيدا.
  - ١٨. بالوك، توماس، (١٩٥٨)، سياسة الاعمار الاقتصادية في البلاد، ترجمة حسن، محد سلمان ، مطبع العاني، بغداد.
- 19.زكي، مأمون امين، ( ٢٠١٣)، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١–١٩٥٨، دراسة تاريخية، سياسية، اجتماعية، مقارنة، دار الحكمة، لندن.
- ٠٠. الزيدي، سنان صادق، (٢٠١٤)، عبادي، اركان، احد رواد بناء الدولة العراقية ١٩١٥–١٩٦٩، جعفر العصامي للطباعة، ط٢، بغداد.
- ۲۱.الدوري، اسامة عبدالرحمن، (۲۰۱٦)، تطورات سياسة العراق النفطية ۱۹۵۲–۱۹۲۳، دار ومكتبة عدنان للنشر، ط۲، بغداد.



#### جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

٢٢. علاوي، ابراهيم، البترول والتحرير الوطني،١٩٦٧، ط١، دار الطليعة للطباعة، بيروت.

٢٣. زيني، مجد علي ، (٢٠٠٣)، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مؤسسة الرافدين للنشر.

٢٤. البنك المركزي العراقي العدد الرابع سلسلة جديدة تشرين - كانون الاول ١٩٥٩.

#### الرسائل والاطاريح:

- المعموري ، حسن احمد ، (۲۰۰۷)، عبدالوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق من عام ۱۹۵۸ ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل كلية التربية
- ۲- الجواهري، عماد احمد، (۱۹۸۲) ، تاريخ مشكلات الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ۱۹۳۳-۱۹۷۰،
  اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الأداب
- ٣- الدوري، امجد خضير رحيم ، (٢٠٠٤)، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨ ١٩٧٩، دراسة تاريخية، رسالة
  ماجستير غير منشورة، جامعة تكربت، كلية التربية
- ٤- مجهول، عبدالله شاتي ،١٩٨٣ ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ -١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب
- الحسيني، محجد غالي راهي ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة من ١٩٥٠-٢٠١٣، اطروحة
  دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

#### الجرائد:

- الوقائع العراقية:
- العدد ٣٩٣٦، لسنة ١٩٥٥
- الاعداد ، ۲۶۲۳، ۹۰۵۳، ۷۷۵۳، ۸۷۷۳ للسنوات ۱۹۰۳، ۱۹۰۵
  - العدد ٣٦٣٣، لسنة ١٩٥٥
  - ، العدد ٣٣٧٥، لسنة ١٩٥٤
    - العدد ٣٣٩٢، لسنة ١٩٥٥
  - العدد ، ٣٣٥٤، لسنة ١٩٥٤



# جامعة واسط مجلة كلية التربية

### الموسوعات:

- الكيالي ،عبد الوهاب، (١٩٧٤)، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، بيروت.